قرار رقم 6

GA-2023-91-RES-06

الموضوع: تقرير الفريق العامل المعني بمراجعة الأحكام القانونية المتعلقة بهيئات الإنتربول الإدارية العليا – آلية إقصاء أحد أعضاء الإنتربول أو تعليق عضويته ومشاريع القرارات المتعلقة بالمواد 2 و3 و4 من القانون الأساسي للإنتربول

إن الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، المجتمعة في دورتها الـ 91 في فيينا (النمسا) في الفترة من 28 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2023،

إذ تذكّر بالقرار GA-2018-87-RES-15 المتعلق بتشكيل فريق عامل معني بمراجعة الأحكام القانونية المتعلقة بهيئات الإنتربول الإدارية العليا (''الفريق العامل المعني بالحوكمة'') وبالقرار GA-2022-90-RES-04 الذي يكلف الفريق العامل المعني بالحوكمة بأن يواصل أداء مهامه وفقا لبرنامج عمله وبأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الـ 91 تقريرا مرحليا يتضمن، عند الاقتضاء، مشروع تعديلات على النصوص القانونية للإنتربول،

وإذا تذكّر أيضا بالقرار GA-2022-90-RES-02 الذي أوكلت بموجبه إلى الفريق العامل المعني مراجعة الأحكام القانونية المتعلقة بهيئات الإنتربول الإدارية العليا إجراء مراجعة شاملة واقتراح تعديلات على النصوص القانونية للإنتربول من أجل وضع معايير تتعلق بإقصاء عضو أو تعليق عضويته وتحديد الإجراءات ذات الصلة التي تتماشى مع الممارسة الحالية للمنظمات الدولية وتكفل شفافية هذه الآلية واتساقها،

وإذ تذكّر كذلك بالقرار GA-2022-90-RES-03 الذي كلفت بموجبه الفريق العامل المعني بالحوكمة بأن ينظر بعناية في مختلف الاقتراحات المقدمة من روسيا والمشار إليها في القرار المذكور، ولا سيما مشاريع التقارير والقرارات 1) الالتزام بعدم التدخل في الشؤون السياسية في سياق أنشطة المنظمة، 2) تطبيق المادة 2 من القانون الأساسي للإنتربول في سياق معاملة المعلومات عبر قنوات الإنتربول، 3) الانضمام الطوعي إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وأثره في أهدافها، وأن يبحث مشاريع القرارات بشكل منفصل،

وقد نظرت في التقرير GA-2023-91-REP-05 الذي قدمه الفريق العامل المعني بالحوكمة بشأن التقدم المحرز، والذي ضمّن التذييل 10 منه استنتاجاته بشأن اقتراحات أوكرانيا وروسيا (وفقا للقرارين GA-2022-90-RES-02 و GA-2022-90-RES-03)،

تؤيد الاستنتاجات الواردة في هذا التقرير، التي مفادها أن الفريق العامل:

- قرر التركيز على بحث سبل تطوير الإطار القانوني للإنتربول الذي يحكم تعليق حقوق الأعضاء، بما في ذلك نية تنظيم مؤتمر مخصص يضم خبراء في هذا الصدد؛

- بعد أن يستخلص الفريق العامل استنتاجات بشأن التطورات الممكنة لإطار الإنتربول القانوني الذي يحكم تعليق حقوق الأعضاء، يمكنه النظر في مواصلة المناقشات في وقت لاحق بشأن إقصاء بلد عضو ما وبشأن الاقتراح المتعلق بـ ''الانضمام الطوعي إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وأثره في أهدافها''؛

- مراعاة منه للعمل الجاري الذي تقوم به الأمانة العامة لجمع دليل ممارسات، أقرّ بأهمية حصول البلدان الأعضاء على الإرشادات المناسبة لمعاملة البيانات عبر قنوات الإنتربول، وشجّع جميع البلدان الأعضاء على إطلاع الأمانة العامة على تجربتها وآرائها بشأن دليل الممارسات، وأوصى نتيجة لذلك بأنه لا ينبغي له مواصلة بحث الاقتراح المتعلق بـ ''تطبيق المادة 2 من القانون الأساسي للإنتربول في سياق معاملة المعلومات عبر قنوات الإنتربول''؛

- إذ أحاط علما بأن لا ضرورة تُذكر لإعادة تأكيد القرار AG-2006-RES-04 أو التوسع فيه، وأوصى بأنه لا ينبغي له مواصلة بحث الاقتراح المتعلق بمشروع القرار المعنون ''الالتزام بعدم التدخل في الشؤون السياسية في سياق أنشطة المنظمة''؛

تطلب من لجنة معاملة البيانات، وفقا لولايتها المحددة في القرار GA-2019-88-RES-03، النظر في تقرير واستنتاجات الفريق العامل المعني بالحوكمة بشأن تعليق الوصول إلى الخدمات وسائر التدابير التحفظية والتصحيحية المنصوص عليها حاليا في نظام الإنتربول لمعاملة البيانات، وفي ضرورة مواصلة تطوير هذه الآليات؛

تطلب أيضا من لجنة معاملة البيانات أن تقدم، عند الاقتضاء، اقتراحات بشأن مواصلة إعداد هذه الآليات وما يتصل بها من تعديلات على نظام معاملة البيانات؛

تطلب كذلك من الفريق العامل المعني بالحوكمة أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الـ 92 تقريرا مرحليا عن المراجعة التي يجريها حاليا لآلية تعليق العضوية، وأن يقدم، عند الاقتضاء، اقتراحات لتعديل الأحكام ذات الصلة في النصوص القانونية للمنظمة؛

تكلف الأمانة العامة باتخاذ الترتيبات اللازمة لتسهيل عمل الفريق العامل المعني بالحوكمة ومساعدته في الاضطلاع بولايته.

اعتُمد